باب المراسلة والمناظرة

قد رأينا بعد الاختبار وجوب فتح هذا الباب ففتحناه ترغيبا في المعارف وانهاضاً للهمم وتشحيذاً الاذهان . ولكن المهمة في ما يفتح فيه على مصطفيه فتحه براءته كله . ولا ندوج ما خرج عن موضوع المقتطف ويراعى في الادراج وعدمه ما يأتي : (١) المناظر والنظير مشتقان من اصل واحد فناظرك نظيرك (٢) انما الغرض من المناظرة التوصل الى الحقائق . فاذا كان كاشف اغلاط غيره عظيما كان المعترف باغلاطه اعظم (٣) خير الكلام ما قل ودل . فالمقالات الوافية مع الايجاز تستختار على المطوّلة

عبث الادباء في حقائق التاريخ

الرأي العام المصري مدة محمد علي باشا

الى الاستاذين الفاضلين صاحبي المقتطف

تحري الصواب في صوغ العبارات التاريخية مهمة المؤرخ المدقق وأسلوب الباحث الحكيم والا فركوب متن المبالغة وخروج القلم عن دائرة الحقائق والنزوع الى الخيال مضيعة الفائدة . هذا موضوع وصف حال الأمة المصرية لعهد محمد علي باشا . كتّاب لا يدققون يقولون :

« اختارت الأمة المصرية محمداً عليا باشا والياً عليها . وأن محمدا عليا باشا لفظة الأمة ومظهر أرادتها . وآخرون يقولون لم يكد يرحل الفرنسيون عن مصر ويدخلها محمد علي حتى نفخت في البلاد روح القومية وأحسّ المصريون بقوتهم وأهمية بلادهم» . . . . . الخ . الفاظ مجوفة لا تدلّ على حقيقة . هي الفاظ الخياليين لا لسان المؤرخين فالتاريخ الصحيح والنظر الصائب في أحوال المجتمع المصري يقول بأجلى بيان ان الأمة المصرية في عهد محمد علي وقبلهُ وبعيدهُ كانت — ولا بأس من ذكر الحق وان كان مرّاً — أمة ساذجة جاهلة غارقة في بحار التباوة والخرافة ليس لها رأي عام يترجم عن ارادتها وليس لها أرادة مقررة محترمة ارادة تلفظها حناجر الجماهير الغفيرة من أسوان الى رشيد ومن الشرقية الى البحيرة ومريوط . فاذا سلمنا ان ولاية محمد علي على مصر كانت بمحض اختيار أهلها لا خوفاً

منهُ ورهبة ولا رغبة في أحسانهِ وتأثراً بوعودهِ فالمراد أهل القاهرة وليس أهل القاهرة جميعاً بل نفر من تجارها وعلمائها ومقدمي صناعها ممن استمالهم محمد علي بطريقة من الطرق المختلفة وكانوا ينتصبون على المماليك والفرنسيين أموراً . يصح انهم وهم أقلية من أهل القاهرة يكونون قد احسنوا الاختيار وألهموا الترجمة عن رأي أهل مصر ريفها وصعيدها شمالها وجنوبها . اما أهل القطر المصري ذاتهم سكان البلاد جميعاً فما اختاروا والياً وما قرروا في تاريخهم الحديث أمراً لهُ شأن يذكر وما اتوا أقلية من سكان القاهرة عنهم في اختيار محمد علي والياً على البلاد وأبلاغ رأيهم الى الباب العالي

نقول هذا بمناسبة ما قرأناهُ في مقتطف الشهر الماضي بقلم الآنسة مي في صحيفة ٢٥٢ ونصه

« فقد اسفرت الاغارة الفرنساوية عن فوائد ثلاث — الاولى القومية . اذ »
« شعر المصريون بأهمية بلادهم وبمقدرة الشعب على ازعاج الحكومة المستبدة »
« اذا هو اتحد وتضامن كما لمحوا وميضاً من المدنية الاوربية الحديثة ورغبوا »
« في اقتباسها »

وما قرأناهُ بصحيفة ٣٦ من كتاب ظهر حديثاً باسم تاريخ مصر السياسي لمحمد افندي رفعت وهو

« لم يدخل محمد علي مصر فاتحاً ولم يملكها بحد السيف انما حقهُ مستمد من »
« أهل مصر الذين نادوا بهِ حاكماً وأجبروا الباب العالي على الموافقة . لقد كان »
« يوم ٥ صفر سنة ١٢٢٠ بمصر من الايام المشهودة ففيهِ وضعت مصر بيدها »
« الحجر الاساسي لحريتها اذا تمثلت طوائف مصر المختلفة وساروا في شوارع »
« القاهرة الى منزل محمد علي بهيئة مظاهرة وطنية عظمى منادين بسقوط العثمانيين »
« ومعلنين رغبتهم في تولية محمد علي وعلى ذلك يكون محمد علي لفظة الشعب »
« المصري وكلمتهُ الفاصلة في موضوع الحكم في مصر »

وقد اغفل الباحثان المذكوران أمراً من الاهمية بمكان وهو ان فشو روح القومية واستفحال الرأي العام مظهر من مظاهر رقي الأوربيين في القرن التاسع عشر ولم يستكمل نموهُ بعدُ فاذا قلنا أن المصريين أدركوا سر قوتهم بعيد خروج الفرنسيين وأنهم اختاروا بقوة الرأي العام فيهم محمداً عليا باشا والياً عليهم فقد استندنا

اليهم صفة اجتماعية وابلغناهم حالة لم تتم لكثير من شعوب العالم — ممن نشر بينهم التعليم الالزامي ولهم الجرائد والمصانع والمصارف والجيوش والأساطيل وأدركوا حظاً كبيراً من الرقي الاقتصادي والاجتماعي — الى هذه اللحظة — الشعور باهمية البلاد وقدرة الشعب على ارغام الحكومة . واجماع الناس على اختيارها كما وشكل حكومة هذه كلها صفات اجتماعية عالية لم تكن للامة المصرية قبيل محمد علي باشا ومدة حكمه وأذا كان لدى احد من قراء المقتطف أدلة مستقاة من كتاب مؤرخين يعوّل على رأيهم في خلاف مذهبنا فليرشدنا ولهُ الفضل

حسين لبيب

استاذ التاريخ بمدرسة القضاء الشرعي

مسألة قضائية

زيد كان موظفاً في احدى الدوائر ومديراً لاحدى المحلات التجارية . ثم بعد مضي ستة اعوام حصل عجز في البضاعة التي في المحل الذي في ادارته فاتهمهُ صاحب المحل بالتبديد وعمل معه محضر تحقيق اداري ثم طلب منه ان يوقع على مبلغ العجز ليدفعه عند التيسير . فلم يقبل فأحال صاحب المحل اوراق التحقيق على النيابة بصفة ان زيداً بدد المبلغ وحده . فخاف زيد من الوقوف امام النيابة بتلك الصفة . وخاف من ان تأمر النيابة بوضعه في السجن رهن التحقيق وهو فقير لا يملك قيمة الكفالة التي قد يحتمل ان تطلبها منه للافراج عنه . ومع كونه واثقاً تمام الثقة ببراءته وان النيابة تخلي طرفهُ بعد التحقيق فقد وقّع على الاوراق كما طلب صاحب المحل وهو مكره مختاراً اخفّ الضررين . فعندها تنازل صاحب المحل عن القضية وشطبت النيابة القضية . فهل اصبح ذلك المبلغ حقّاً شرعيّاً لصاحب المحل يطالبه متى شاء

وهل مثل ذلك التوقيع يعول عليه في نظر القانون . واصبح دفاع زيد واوجه نقضهِ لا تقبل منه عند طلب المبلغ منه . واذا قلنا ان المبلغ اصبح حقّاً شرعيّاً لا تقبل فيهِ اية معارضة فكم من السنين يسقط حق المطالبة بهِ

مستفت